في السنة الخامسة ثم لقي تسعة في السادسة فهو تسع ثم بلقي رباعيته في السابعة فهو رباع ثم لقي السن الذي بعد الرباعية فهو سدس وذلك في الثامنة ثم ينظر ناباه في التاسعة فهو بازل فاذا اتى عليه عام بعد ذلك فهو مخلف وليس له اسم بعد الاخلاف ولكن يقال مخلف عام ومخلف عامين وما زاد فعلى ذلك ثم لا يزال على ذلك حتى يكون عود اذا هرم فاذا اسهى هرمه فهو مت والانثى اب وقال ابو زيد المونث في هذه الاسنان كلها بالهاء الا السدس والسادس والبازل فانه هو لا تعدها وقال الكسائي الناقة تخلف ايضا بغير ها واما اسنان الانسان فمولها اثنان وثلاثون سنا اربع ثنايا واربع رباعيات واثنتا عشرة رحى ملاثة في كل شق واربع نواجذ وهي اقصاها قال ابو زيد لكل طاق وهي بنات من اسفل فقط وللحافر والسباع كلها واربع ثنايا وللحاضر بعد الثنايا اربع رباعيات واربع قواطع واربعة انياب وماينه اضراس اسمي صورة ما اذا قبض المستحق الدية فسقط كل سنة من العاقلة اشهد عليه فلان انه قبض وتسلم من عاقلة فلان كذا وكذا ابا السبب الذي سيعين فيه وهو ان فلانا الفلاني ثبت عليه قتل فلان مورث القابض المذكور خطا او شبه عمد بمجلس الحكم العزيز الفلاني في الثبوت الشرعي وتحملت العاقلة المذكورة الدية والقدر المذكور صوا لواجب على العاقلة المنصوص منهم المذكورين فيه السنة الاولى واخرها كذا وكذا المقبض ذلك ما قبضه من فلان كذا وما قبضه من فلان كذا قبضا شرعيا وتصادقوا على ذلك كله تصادقا شرعيا وكذا يفعل في كل سنة فاذا تعلق ذلك كتب اخر القبض في السنة الثالثة اقرار بعدم الاستحقاق براءة شاملة ومتى في الاقرار ولا قضاء ولا دية ولا خطا ولا عمدا ولا شبه عمد كما تقدم ذكره في كتاب الاقرار صورة ما اذا ادعى الوارث على الدية من غير قصاص واعترف القاتل ان الدية باقية في ذمته اشهد عليه فلان وارث فلان انه ابرا فلانا الذي باشر قتل مورثه فلان قتلا عمدا ازهق به روحه من قبل تاريخه من غير حق ولا موجب ابراء شرعيا مستوفيا للقصاص وهو حق يأخذ الدية الشرعية وهي مائة من الابل مغلظة في مال الجاني من ثلاثة اسنان ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفة في بطونها اولادها حالة وذلك بحضور فلان القاتل المذكور وتصدقه على ذلك واعترافه ان الدية المذكورة باقية في ذمته لفلان المذكور بالسبب المعين اعلاه الى تاريخه لم يبرا ذمته من ذلك ولا من شيء منه الا لان وان الكفارة في ذمته وعليه الخروج من ذلك على الوجه الشرعي وان كان القتل خطا فمتعلق فيه كذا وكذا والدية مخمسة كما تقدم الا ان تكون القتل في الحرم او في شهر حرام او محرما دارحم مكان مثلثة وكذا ذلك في شبه العمد وقد تقدم في هذا المعنى ما فيه كفاية صورة ما اذا اوجب غرة في جنين ظهر فيه صورة ادمي او قال القوابل ان فيه صورة ادمي او قلن لو بقي

لتصور

لتصور واذا شك لم يحكم قطعا واما نكل الغرة في حين حكم بحريته واسلامه تبعا لاحد ابويه وفي حين يهودي او نصراني ملت غرة مسلم ومجوسي ثلثا عشرها والغرة عبد او امة سليم من عيب وحبر المسجى على قوله من كل نوع لا من حمى وجنى وكافر وان رضي بالمعيب جاز ولورثة الجنين فاذا اتفقا عليها وتسلمها المستحق كتب اشهد عليه فلان انه قبض وتسلم من فلان كذا وكذا ابا السبب الذي سيعين فيه وهو ان فلانا المقبض المذكور جنى على حمل فلان فاجهضت جنينا فيه صورة ادمي او قالت القوابل المرأة الاسنات ان فيه صورة ادمي ولكن لو بقي لتصور واته وجب عليه بذلك الغرة وهو العبد المقبوض منه مستحقه القابض المذكور اعلاه استحقاقا شرعيا بتصادقهما على ذلك التصادق الشرعي وتدل باقراره بعدم الاستحقاق وبراءة شاملة كما تقدم وان حصل ذلك ونازعا فيه ورفعا الى حاكم شرعي وادعى به عنده ووقع الانكار من الجاني فقام البينة باستحقاقا لوارث وصفة الجنين وبعد ذلك المدعى عليه وحلف المدعي على وفق ما شهدت به البينة ومع التشخيص وحكم الحاكم وبكل كما سبق صورة الدعوى في القتل بالسحر حضر الى مجلس الحكم العزيز الفلاني فلان وفلان وادعى فلان الحاضر الاول على الحاضر الثاني انه قتل مورثه فلان بسحره وانه سحره مما يقتل غالبا وسأله سؤالا عن ذلك فسأله الحاكم المشار اليه اجاب فانهم بالاعتراف فلا كلام ويفعل معه في ذلك مقتضاه شرعا وان اجاب بالانكار فعلى المدعي اقراره وصفة ما شهد به الشهود انه اقر انه قتل فلانا المذكور مورث المدعي المذكور بسحره وسحره مما يقتل غالبا فان فلانا المذكور توفي ولم يخلف وارثا سوى المدعي المذكور فقبل الحاكم شهادتهم لما رأى معه قبولها شرعا ثم استحلف المدعي المذكور فحلف بالله العظيم يمينا شرعيه جامعة لمعاني الحلف شرعا ان دعواه المذكورة صحيحة وان المدعي عليه اقر انه قتل مورثه المذكور بسحره وانه سحره مما يقتل غالبا وانه ما ابراه من ذلك ولا من شيء منه وانه يستحق عليه القصاص بذلك وان من شهد له بذلك صادق في شهادته ولما تكامل ذلك سأل المدعي المذكور الحاكم المشار اليه الاشهاد على نفسه الكريمة بثبوت ما قامت به البينة الشرعية عنده فيه والحكم بموجبه واستيفاء القصاص الشرعي فاعذر المدعي عليه المذكور فما اعترف بعدم الدافع والمطعن لذلك ولشيء منه الاعتراف الشرعي وثبت اعترافه لديه بالبينة الشرعية واجاب السائل الى سؤاله واشهد على نفسه الكريمة بثبوت ذلك عنده ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك حكما صحيحا شرعيا ما معتبرا مستوفيا لاشرطه الشرعية واعتبارها يجب اعتباره شرعا من تشخيص المدعي والمدعي عليه ومعرفة المقول المعرفة الشرعية مع العلم بالخلاف واذن للمدعي المزبور في استيفاء القصاص من المدعى عليه المذكور اذنا شرعيا وبكل وهذا القاتل يقتل بالسيف فائدة خلافية ساحر اهل الكتاب هل يقتل لم اقف لمالك والشافعي واحمد لا يقتل وقال ابو حنيفة يقتل كما يقتل